

بسم الله الرحمن الرحيم

شروط وأحكام بطاقة سامبا الخير الائتمانية المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة

تتفهدا إدارة الائتمان الشخصي بسامبا

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على نبينا محمد و آله و صحبه أجمعين و بعد ،،،

تمهيد :

حيث أن مقدم الطلب يرغب في الحصول على الائتمان من مجموعة سامبا المالية (سامبا) من خلال بطاقة سامبا الائتمانية (فيزا / ماستركارد) ("البطاقة") بالإضافة إلى خدمات هاتف سامبا المصرفي وخدمات وأجهزة الصرف الآلي وخدمات الإنترنت ذات الصلة، سوف يقوم سامبا بإصدار البطاقة وفق الشروط والأحكام التالية.

• يعتبر التمهيد أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

الشروط والأحكام الخاصة بالعميل (حامل البطاقة):

- عند قبول طلب البطاقة وإصدارها، يتم إرسالها مع نسخة من الإفصاح المبدئي بالبريد إلى عنوان العميل وعلى مسؤوليته وعند تسلم البطاقة يقوم بالتوقيع فوراً في المكان المخصص لذلك على الجهة الخلفية من البطاقة.
- يقوم حامل البطاقة ببدء تشغيل البطاقة عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبنك مباشرة أو عن طريق سامبا اون لاين. إن أي استعمال للبطاقة أو للخدمات المذكورة سوف يشكل قبولاً من جانب حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام.
- يوافق حامل البطاقة على أنه يجوز لسامبا إلغاء البطاقة إذا بقيت البطاقة بدون تفعيل لمدة تزيد عن الستين.
- تعهد حامل البطاقة بالبقاء على أرقام هاتفه أو وظيفته والتوافيق. وفي حالة عدم تزويد سامبا بالبيانات أو في حالة عدم صحة البيانات المقدمة، يجوز لسامبا إيقاف البطاقة، رفض تجديد البطاقة، أو إلغاء حساب البطاقة والمطالبة بتسديد جميع مستحقات البطاقة.
- يجوز لحامل البطاقة، وفقاً لاختيار سامبا، أن يحصل على أربع بطاقات إضافية (البطاقات الإضافية) كحد أقصى لأقاربه المباشرين ممن هم فوق سن الثامنة عشر (١٨) من العمر، ويلتزم حامل البطاقة بالوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن تلك البطاقات الإضافية. لا تصدر بطاقة إضافية إذا كان الحد الائتماني للبطاقة الأساسية هو ٢٠٠٠ ريال أو أقل.
- يقبل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن جميع العمليات التي تتم باستعمال بطاقته / بطاقتها الخاصة أو الإضافية للحصول على الخدمات البنكية باستخدام الوسائل الإلكترونية عبر الاتصال المباشر أو الاتصال قريب المدى أو خلافاً، كما ويقبل أن تكون سجلات البنك الخاصة بتلك العمليات نهائية ومطلبة له، ويقوم حامل البطاقة بتسوية جميع مبالغه / مبالغاته مع التجار بدون أدنى مسؤولية على سامبا.
- يمكن لحامل البطاقة استخدام بطاقته للسحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي المحلية والدولية وكذلك من البنوك و يعتبر مسؤوفاً عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يوافق حامل البطاقة على أن جميع العمليات بالعملة الأجنبية ستخضع لسعر التحويل إلى الريال السعودي وكذلك إلى هامش العمليات الدولية، ويقبل جميع الهوامش الناتجة عن هذه العمليات حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يوافق حامل البطاقة على أن جميع العمليات الأجنبية بما في ذلك العمليات المدفوعة بالريال السعودي سوف تخضع لهامش العمليات الدولية، ويقبل جميع الهوامش الناتجة عن هذه العمليات حسب جدول الإفصاح المبدئي
- يوافق حامل البطاقة على أن عمليات التحويل من حساب الحد الائتماني للبطاقة إلى الحساب الجاري تعتبر عمليات سحب نقدي، و يعتبر مسؤوفاً عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يلتزم حامل البطاقة بدفع جميع المبالغ المذكورة في ٦ البند أعلاه للبنك حتى ولو لم يكن حامل البطاقة قد وقع على فاتورة شراء أو سحب نقدي.
- يوافق حامل البطاقة على التسجيل الآلي (بدون أي إجراء من طرف حامل البطاقة) إلى أية طريقة لتسديد الفواتير عن طريق البطاقات إلكترونية مثل "سداد" والتي قد تقدم إلى حامل البطاقة لتسهيل عمليات دفع الفواتير الشهرية.
- يوافق حامل البطاقة على أن عمليات دفع الفواتير عن طريق نظام "سداد" وعمليات السحب النقدي، وكذلك معدل النسبة السنوي على العمليات الدولية لا تتدرج تحت نظام المكافآت للبطاقات الائتمانية.
- يوافق حامل البطاقة على أنه يجوز لسامبا في أي وقت، وبدون الحاجة إلى إشعار مسبق، القيام مباشرة بحسم قيمة أية مبالغ مستحقة على حامل البطاقة من أية مبالغ موجودة في أي حساب جاري أو توفير لحامل البطاقة لدى سامبا.
- يوافق حامل البطاقة على أن تكون سجلات سامبا هي إثبات مقبول للمبلغ الصحيح لدين حامل البطاقة.
- في حالة فقدان حامل البطاقة إقامته في المملكة العربية السعودية، فإن للبنك الحق في إلغاء بطاقته / بطاقتها الائتمانية وعلى العميل تسديد المبالغ المستحقة.
- لا يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية عن هذه العمليات بعد قيامه بإبلاغ سامبا بفقد أو سرقة البطاقة وذلك في حال توفر الشروط الآتية:
 - ١,٦ قيام حامل البطاقة دون أي تأخير بإبلاغ سامبا عن طريق الهاتف بفقد أو سرقة البطاقة.
 - ٢,٦ عدم قيام سامبا باستلام مبلغ فقدان أو سرقة البطاقة نتيجة إهمال أو تأخير من طرف سامبا.
 - ٣,٦ قيام حامل البطاقة باتخاذ اجراءات احترازية لحفظ البطاقة والاهتمام بها من مخاطر السرقة أو الاستخدام غير النظامي.
- يكون الحد الأقصى لمسؤولية حامل البطاقة هو حد الائتمان المتاح للبطاقة أو قيمة العمليات الغير موافق عليها من حامل البطاقة والتي قيبت في كشف الحساب بعد الإبلاغ عن ضياع أو سرقة البطاقة، أيهما أقل.
- يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدام بطاقته في تنفيذ أي مشتريات أو خدمات ممنوعة بموجب الأنظمة والأحكام السارية في المملكة العربية السعودية.
- يوافق حامل البطاقة على أنه لن يستخدم البطاقة للمتاجرة في العملات الأجنبية، وشراء العملات الافتراضية، بموجب المادة (٥) من الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا).
- يوافق العميل على تزويد سامبا بأية معلومات يطلبها منه لتأسيس حسابه لدى سامبا و/أو لمراجعتها و/أو لإدراجه، ويقوم العميل سامبا بأن يحصل على وأن يجمع ما يلزمه من معلومات كما يرى أو يحتاج

- تخص العميل أو حساباته وتسهيلات من مكتب الائتمان الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) وأن يكشف هذه المعلومات إلى الشركة المذكورة الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو لأي وكالة توافق عليها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).
- يوافق حامل البطاقة على أن بعض المعلومات مثل اسمه وعنوانه يمكن تزويدها لشركات خارجية معينة يرى سامبا بأنها تتمتع بالسمعة المصنفة لغرض خدمة الحساب، وكذلك إذا اختار العميل، لأغراض التسويق وعرض منتجات أو خدمات عليه، وإذا كان يتعين على سامبا نظامياً أن يكشف عن بعض المعلومات عن العملاء، فإن سامبا سيقيد بذلك.
- يقوم حامل البطاقة بتقديم المعلومات والوثائق اللازمة لسامبا للمساعدة في إجراء التحقيقات الضرورية لإمضاء المسؤوليات والالتزامات عن أي عملية مالية قام حامل البطاقة بالإبلاغ عنها.
- للحصول على خدمات سامبافون، سامبا اون لاين، وأجهزة الصرف الآلي "الخدمات"، وكذلك نقاط البيع، يقوم حامل البطاقة باختيار رقم سري عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبنك مباشرة وذلك وفقاً للشروط المذكورة أدناه:
 - ١,٢٣ سوف يحل الرقم السري محل التوقيع الفعلي وتكون التعليمات المعطاة عن طريقه ملزمة لحامل البطاقة رغم أي ادعاء بأنها صدرت عن شخص آخر. ويحق لسامبا أن يعتمد عليها تماما.
 - ٢,٣ لا يجوز إنشاء الرقم السري للغير وإلا أصبح حامل البطاقة وحده مسؤوفاً عن نتائج ذلك، وإذا اعتقد حامل البطاقة بأن الرقم أصبح معروفاً يجب عليه/عليها القيام فوراً بإخطار البنك وتغيير الرقم السري، ومن المستحسن تغيير الرقم السري دائماً وأن يتم تجنب استعمال اثنين أو أكثر من الأرقام المتشابهة المتتالية و تجنب الأرقام التي يمكن تخمينها بسهولة.
 - ٢,٤ يوافق حامل البطاقة على فرض رسوم / تعاب على عمليات أو خدمات بنكية منغدة على سامبافون، سامبا اون لاين، أو الصراف الآلي وذلك بعد إشعار حامل البطاقة بالرسوم المقررة أثناء العملية وموافقة المسبقة عليها قبل تنفيذها. وبهذا يعتبر سامبا مغفواً بالقيام مباشرة ودون الرجوع لحامل البطاقة بحسم مبالغ تلك الرسوم / الأتعاب حسماً ثم توضيحها في كشف الحساب الشهرية وذلك من أي حساب لحامل البطاقة لدى سامبا.
 - ٢,٥ تعتبر الكشوف الشهرية (الورقية أو الإلكترونية في حال اختيارها من قبل حامل البطاقة عن طريق سامبا اون لاين) نهائية وصحيحة إلا إذا تم الاعتراض عليها خطياً بواسطة حامل البطاقة خلال ٣٠ يوماً.
 - ٢,٦ صطلح "في كشف الحساب" أو "كشف الحساب" أو "الائتمانات الائتمانية" يمثل أي معاملة تم فيها فتح حساب البطاقة، أدت إلى حدوث خطأ في الرصيد الإجمالي.
 - ٢,٧ يقر ويعترف حامل البطاقة بأنه ليس ضمن الممنوع قانونياً التعامل معهم، وأنه مسؤوفاً عن جميع الأموال المودعة في حسابه سواء من قبله أو من قبل غيره وبدون علمه، وأن يكون بالتالي مسؤوفاً أيضاً عن هذه الأموال المودعة في حسابه عند عدم التبليغ عنها رسمياً لسامبا، كما يتعهد بأن جميع الأموال المودعة بحسابه قانونية المصدر وأنه مسؤوفاً عن كونها خالية من أي تزوير أو تزيف وفي حالة إستلام سامبا منه أموالاً مزيفة فسنتصبح غير قابلة للإسترداد أو التعويض من البنك.
 - ٢,٨ يجوز لحامل البطاقة في أي وقت طلب إلغاء البطاقة من خلال إعطاء إشعار موثق لسامبا، مع إرجاع جميع البطاقات المقطوعة إلى تصفيين، و يصح حامل البطاقة ملزم بدفع المبلغ المستحق على حساب البطاقة حسب طريقة الدفع المحددة مسبقاً، إما بالاسداد عن طريق الحد الأدنى للمبلغ المستحق أو بسداد المبلغ الإجمالي كاملاً حسب كشف الحساب الشهري الخاص بالبطاقة، أما في حالة البطاقات مزروجة الشعار، فإنه يحق لحامل البطاقة طلب استرداد نقاط المكافآت المترتبة غير المدفوعة خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بهذه الشروط والأحكام.
 - ٢,٩ تأمين البطاقة، إن كان من ضمن مزايا البطاقة، مقدم من قبل طرف ثالث مختص في التأمين، تنطبق الأحكام والشروط بما في ذلك شروط الاستثناء المؤهلة للحصول على التأمين حسب بوليصة التأمين، مثل العمر ونوع العلاج المقدم، لذلك سامبا ليس مسؤوفاً عن أي مطالبة تخص برنامج التأمين، يمكن توفير نسخة من بوليصة التأمين عند الطلب عن طريق سامبافون، المطالبات، إن وجدت، المتعلقة بوليصة توجه مباشرة إلى موفر خدمة التأمين لتقييمها ومن ثم تقرير الموافقة عليها من عدمه. لمزيد من المعلومات نرجوا زيارة samba.com
 - ٣,٠ برنامج الدخول لصلوات المطارات، إن كان من ضمن مزايا البطاقة، مقدم من قبل طرف ثالث (فيزا / ماستركارد)، تنطبق الأحكام والشروط بما في ذلك تغيير أو حذف لصلوات المطارات وكذلك شروط الاستثناء المؤهلة لدخول الصالات. يرجى زيارة موقع سامبا اون لاين للحصول على قائمة الصالات المعتمدة لبطاقتك، و سوف يقوم سامبا (خلال ٣٠ يوماً) بإبلاغ حامل البطاقة في حال إلغاء البرنامج دون أدنى التزام أو مسؤولية لسامبا تجاه حامل البطاقة عن هذا البرنامج.
 - ٣,١ بالإضافة إلى جميع الشروط والأحكام المذكورة أعلاه، ستطبق شروط و أحكام أخرى تخص بعض المزايا الإضافية حسب نوع البطاقة وهذه الشروط والأحكام موجودة على موقع سامبا الإلكتروني وفي دليل الخدمات المرفق مع البطاقة الائتمانية.
 - ٣,٢ في حال حاجة حامل البطاقة إلى استشارة ائتمانية عن منتجات وخدمات سامبا البنكية، على حامل البطاقة الاتصال على سامبافون للحصول على الاستشارة الائتمانية المطلوبة.
 - ٣,٣ يوافق حامل البطاقة على أن عدم الالتزام بجميع الشروط والأحكام المذكورة قد يؤدي إلى:
 - ١,٣٣ إلغاء أو تعليق البطاقة / البطاقات الإضافية بدون إشعار مسبق من سامبا.
 - ٢,٣٣ التأثير السلبي على سجل الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) الخاص بحامل البطاقة وكذلك القدرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة.
 - ٣,٣٣ اللجوء القانوني إلى السلطات القضائية السعودية في حال عدم سداد مستحقات حساب البطاقة.
 - ٤,٣٣ زيادة العبء المالي على حامل البطاقة نتيجة الرسوم والنفقات في حالة سداد المبلغ الأذنى المستحق كل شهر.
 - ٥,٣٣ الضائر المالية نتيجة العمليات غير الصحيحة بسبب عدم إبلاغ سامبا عن ضياع أو سرقة البطاقة على الفور.
 - ٣,٤ يدرك حامل البطاقة وبوافق على طريقة علاج الرصيد الفائض على حساب البطاقة الائتمانية الغير متحرك، وتصنيفه والمحدد الزمنية المقررة لذلك كالتالي:
 - ١,٤٤ يعد "شسطاً" إذا لم يرضي على آخر عملية مالية نفذها حامل البطاقة أو وكيله المغفوض مدة أربع وعشرون شهراً ميلادياً.
 - ٢,٤٤ يعد "رادكاً" إذا أكمل مدة أربع وعشرون شهراً ميلادياً من تاريخ آخر عملية مالية أجراها حامل البطاقة أو وكيله المغفوض.
 - ٣,٤٤ يعد "غير مطالب" إذا أكمل مدة خمس سنوات ميلادية (ستون شهراً) (تشمل مدة

الحسابات الراكدة) ولم ينفذ حامل البطاقة أو وكيله المغوض أي عملية مالية، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على حامل البطاقة واستنفذ جميع وسائل الاتصال به.

٤,٣٤٤ بعد "متروكا و صاحبه منقطع عن البنك" إذا أكمل مدة خمس عشر سنة ميلادية (مائة) وثمانون شهرا) (تشمل مرحلة الحسابات الراكدة و الغير مطالب بها) ولم ينفذ حامل البطاقة أو وكيله المغوض أي عملية مالية ، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على حامل البطاقة واستنفذ جميع وسائل الاتصال به.

٣٥) من غير الإلزام بأي مادة أخرى في هذه الاتفاقية، يوافق حامل البطاقة على ما يلي: (١) احتساب و دفع ضريبة القيمة المضافة حسب النسبة و واجبة التطبيق (حاليا ٥%) إلى سامبا على الرسوم و الأجر المعينة في الإفصاح المبدئي و (٢) أحقية سامبا بحصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة و اجب السداد من حساب حامل البطاقة بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨م.

الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا):

١. يكفل سامبا بما لا يتعارض مع هذه الشروط والأحكام لحامل البطاقة في سداد قيمة مشتربته من التجار و المؤسسات التي تقبل البطاقة بهذه الطريقة.
٢. يحصم سامبا جميع مبالغ عمليات البطاقة ومصاريف الاشتراك و المصاريف الأخرى المتعلقة بها (شاملة المصاريف القانونية) و الالتزامات الناشئة عن البطاقة الإضافية وقيمة أية أضرار فعلية يتكبدها سامبا نتيجة استعمالات البطاقة؛ و ذلك من حساب البطاقة ("حساب البطاقة").
٣. يقوم سامبا بإجراء التحقيق الضروري لتحديد المسؤوليات و الالتزامات عن أي عملية غير نظامية قام حامل البطاقة بالإبلاغ عنها، و ينبغى على حامل البطاقة تقديم المعلومات و الوثائق اللازمة للمساعدة في التحقيقات.
٤. لا يتحمل سامبا أي مسؤولية حيال العمليات المتنازع عليها إذا أثبت حامل البطاقة وجود احتمال ورفض توفير المستندات ذات الصلة.
٥. يجوز لسامبا في أي وقت، أن يرفض قبول أية عملية قام بها حامل البطاقة على بطاقته الائتمانية، و بدونه أي التزام منه بإعطاء أي تفسير أو سبب لذلك. إن مثل هذا الرفض من سامبا بأسباب مثل، ولكن بدون تحديد، الاستخدام المتزامن لبطاقة الائتمان ذاتها في عمليات في مكائين مختلفين، أو استخدام بطاقة الائتمان في عمليات ممنوعة أو غير قانونية وفقاً للقوانين السعودية المرعية، أو قيام الاختصاص حيث تتم أية عملية. ولن يكون سامبا مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو مصاريف (مباشرة أو غير مباشرة، لاحقة أو غير حقة) يتكبدها حامل البطاقة بسبب رفض سامبا قبول أية عمليات قام بها حامل البطاقة. سيقوم سامبا بإعلام حامل البطاقة بدون تأخير عن رفض سامبا لأية توكيلات أو عمليات بنكية من جهة العميل.
٦. يحق لسامبا تجديد حساب حامل البطاقة في حالة عدم تحديث المعلومات المتعلقة ببطاقته الشخصية و تزويد سامبا بصورة منها عند انتهاء صلاحيتها.
٧. تطبيق اللوائح التنظيمية ذات الصلة، فإن لسامبا كامل الحق في تحديد حد السحب النقدي المسموح به للبطاقة، و المحدد حالياً بحد أقصى نسبته 7٣٠ من حد البطاقة الائتماني.
٨. يجوز لسامبا أن يقوم في أي وقت بإلغاء العمل بهذه الشروط والأحكام واستعادة جميع البطاقات (تعتبر كلها مملوكة لسامبا) و ذلك دون إشعار مسبق له / لها. وعلى حامل البطاقة القيام فوراً بإعادة جميع البطاقات مقطوعة إلى نصفيين إلى سامبا.
٩. يجوز لسامبا في أي وقت تغيير أو تعديل أي من هذه الشروط والأحكام، و سوف يقوم سامبا (خلال ٣٠ يوماً) بإبلاغ حامل البطاقة بهذا التغيير، في حال عدم موافقة حامل البطاقة على التغيير فيجب عليه إبلاغ سامبا بعدم موافقته على ذلك التغيير خلال ١٤ أيام من استلامه إشعار التعديل و طلب إلغاء البطاقة، أو القيام بإلغاء هذه الخدمات وفقاً للمادة (١٣) من الشروط والأحكام الخاصة بالعميل (حامل البطاقة) أعلاه، باستثناء التغييرات المرتبطة بالاتي: (أ) تحديث مهلة السماح، (ب) تخفيض في رسوم غير العمولة أو رسوم التخلف عن السداد، (ج) تغيير يتعلق بمعلومات حول أي خدمة اختيارية مرتبطة بشروط و أحكام البطاقة، و يعتبر احتفاظ حامل البطاقة ببطاقته بعد تاريخ إبلاغه بذلك التغير قبولا ضمناً و غير مشروط من جانبه بذلك.
١٠. سوفر سامبا و خلال ٧ أيام عمل، صوره من المستندات التالية في حال طلب حامل البطاقة ذلك:
 - ١٠.١ طلب إصدار البطاقة.
 - ٢٠.١ الشروط والأحكام المحدثة.
 - ٣٠.١ صورة من عقود الإتمان، بما في ذلك مستندات الضمانات و الكفالات، حسب الاحتياج.
١١. في حالة وجود اختلاف بين مبلغ أي إيداع نقدي في الصراف الآلي حسبما يدعيه حامل البطاقة و حسبما يظهر في حسابات البنك، يكون الاعتماد على حسابات سامبا و يتم إخطار حامل البطاقة بوجود ذلك الاختلاف.
١٢. يعتبر أي إشعار مطلوب من سامبا بموجب هذه الشروط والأحكام إشعاراً نظامياً و ملزماً إذا تم إرساله بالبريد أو بالفاكس على العنوان المعطى من قبل حامل البطاقة أو بأية وسيلة أخرى يراها سامبا بحضور اختياره مناسبة.
١٣. يجوز لسامبا في أي وقت إحالة أي من حقوقه الواردة هنا إلى جهة أخرى دون إشعار أو موافقة حامل البطاقة.
١٤. لا يترتب على عدم صحة أي مادة أو نص في هذه الشروط والأحكام أو عدم جواز الوفاء به حسب الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية عدم صحة المواد و النصوص الأخرى في هذه الشروط والأحكام.
١٥. عند قبول الطلب و بعد أن تصبح مالكا لبطاقة سامبا، يصبح لسامبا السلطة و الصلاحية بإدراج حامل البطاقة و تسجيله في مختلف برامج التأمين و ذلك بعد موافقة حامل البطاقة بالتسجيل في مثل هذه البرامج. و تطبيق الشروط و الأحكام الخاصة على مختلف برامج التأمين و تكون ملازمة لكلا الطرفين و تكون متوفرة عند الطلب.
١٦. يحتفظ سامبا بالحق المطلق في رفض الاستجابة لأية تعليمات صادرة بالهاتف أو عن طريق جهاز الصرف الآلي أو الرسائل القصيرة إلا بعد استلامه لاعتقاد خطي مسبق لتلك التعليمات. و يجوز لسامبا القيام بطباعة أو إلكترونيا تسجيل الرسائل القصيرة، أو تسجيل التعليمات الصادرة عن طريق الهاتف أو جهاز الصرف الآلي أو القيام بتصويرها على مايكرو فيلم، و تشكل تلك المطبوعات أو المواد المسجلة على مايكرو فيلم، بيئة مقبولة و نهائية فيما يتعلق بمضمونها. و يجوز لسامبا استعمالها في جميع الأغراض بما في ذلك إجراءات التقاضي.
١٧. لن يكون سامبا مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو مصاريف (مباشرة أو غير مباشرة، تبعية أو خلافها) يتكبدها حامل البطاقة بسبب قيام سامبا بالعمل (أو رفض العمل) بناء على أية معلومات صادرة عبر سامبا فون أو أجهزة الصرف الآلي أو بسبب فشل حامل البطاقة في الحصول على الخدمات لأي سبب كان سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية. و يشمل ذلك دون حصر فشله في الالتزام بمتطلبات أي من أحكام هذه الاتفاقية. إن حامل البطاقة ملتزم بتعويض سامبا عن جميع تلك الخسائر و الأضرار و المصاريف.
١٨. يلتزم سامبا بإعادة الرسوم و العمولات المفروضة على العميل في حال قرر العميل عدم الرغبة في الحصول على البطاقة و لم يباشر الاستغادة منها خلال (عشرة أيام عمل).

١٩. تخضع هذه الاتفاقية لأحكام الأنظمة السعودية ذات الصلة و/أو الأنظمة السائدة في المكان الذي تمت فيه أية عملية الأتصال مباشر أو أ اتصال قريب المدى بموجب هذه الاتفاقية، و تتم تسوية أي نزاع بين طرفي هذه الاتفاقية تسوية نهائية بواسطة لجنة تسوية المنازعات المصرفية في مؤسسة النقد السعودي.

٢٠. سوف تصدر سامبا، إذا رأت ذلك، و بموافقة العميل بطاقة ائتمانية بحد ائتماني يبدأ من ١٠٠ ريال أو أكثر و ذلك حسب التقييم الائتماني الخاص بسامبا.

٢١. إن شروط و أحكام أية اتفاقية مزدوجة الشعار يكون البنك، حالياً أو مستقبلاً، طرفاً فيها سوف تسود على أحكام هذه الاتفاقية بالقدر الذي يكون مطلباً للإزالة أي تضارب بين الاتفاقيتين. و لهذا الغرض، فإن أي نص مخالف في أية اتفاقية بطاقة مزدوجة الشعار سوف يعتبر تعديلاً لهذه الاتفاقية بموجب المادة (٩) من الشروط و الأحكام الخاصة بالبنك (سامبا) أعلاه.

مصاريف البطاقة و غرامات التأخير:

١. سوف يتم إرسال كشف حساب لحامل البطاقة بالريال السعودي و يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن فرق سعر العملة، متى وجد، في حالة قيام سامبا أو أي طرف آخر ذي صلة بتحويل أية عملة أجنبية إلى الريال السعودي.
 ٢. بالإضافة إلى المبلغ المودع في حساب البطاقة الناتج عن عملية التورق فإن على حامل البطاقة تسديد دفعة شهرية في بطاقته / بطاقتها وهو المبلغ الأدنى الموضح في كشف حساب البطاقة و الذي يمثل أقل مبلغ يمكن قبوله شهرياً قبل أو عند حلول التاريخ المحدد للدفع.
 ٣. في حالة عدم دفع المبلغ الأدنى المطلوب دفعة عند حلول التاريخ المحدد لمدة ثلاثة شهور متتالية، سوف يقوم سامبا بتجميد حساب البطاقة و معاملته كحساب متعثراً.
 ٤. في حالة فشل حامل البطاقة في دفع المبالغ المستحقة عليه في يوم الاستحقاق لغاية ستة شهور متتالية، فلن تنفذ أي عملية تورق بعد ذلك و ستكون كل المبالغ المستحقة على حامل البطاقة واجبة ال دفع فوراً.
 ٥. تصدر جميع البطاقات بخيار دفع المبلغ الأدنى المستحق و في حال رغبة العميل الذي لديه حساب مع سامبا باستخدام خيار دفع كامل المبلغ فعلياً إرسال تفويض كتابي إلى سامبا للخصم المباشر من حسابه لدى سامبا. و في حالة عدم توفر الرصيد الكافي في حساب حامل البطاقة مع سامبا لتغطية المبلغ المستحق على البطاقة في يوم الاستحقاق فإن سامبا سيطبق في حقه ما جاء في المادة (٣) أعلاه.
 ٦. إذا تم تجاوز الحد الائتماني فإن المبلغ المتجاوز سيكون مستحق الدفع فوراً، و سوف يقوم سامبا بإيقاف البطاقة و في حال عدم السداد الفوري سيتم إلغاء البطاقة و لن يتم إصدار بطاقة جديدة حتى يتم تسديد كامل المديونية المطلوبة.
 - ٦.١ قد تسمح سامبا من وقت لآخر، وفقاً لتقديرها، لحامل البطاقة بتحمل نفقات على بطاقة الائتمان، بما يتجاوز الحد الائتماني على أساس محدود. يوافق حامل البطاقة بموجب هذا على السماح لسامبا بتحديد هذا التسهيل وفقاً لتقدير سامبا الخاص. عندما تتم الموافقة على هذه المعاملات من قبل سامبا، سيبقى لحامل البطاقة الوقت حتى تاريخ استحقاق كشف الحساب التالي لتسوية المستحقات، هذا دون المساس بالنقطة ٦ أعلاه. و سوف يكون سارياً فقط على الحسابات المعتمدة من قبل سامبا و التي تسببت في تجاوز حد الائتمان للبطاقة
 ٧. لحامل البطاقة أن يعين سامبا و كئلا عنه في الدخول في عمليات التورق الإسلامية المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية لغرض بيع السلع المشتراة من سامبا لطرف ثالث، و يعطي سامبا الحق في تعيين طرف آخر كوكيل لإدارة الائتمان الشخصي لتنفيذ عملية البيع بسعر السوق في وقته، وأن يخصم من تاريخ الاستحقاق و بعد ذلك شهر المبلغ المستحق في حالة عدم اتصال حامل البطاقة بسامبا ليصدر تعليماته بإجراء مفعة تورق في أي شهر من الشهور في تاريخ الاستحقاق أو قبله. و تحفظ وثائق و مستندات التورق لدى إدارة الائتمان. و تسري تلك التعليمات الدائمة طيلة سريان شروط و أحكام البطاقة.
 ٨. سيبقى سامبا المبالغ المحصلة من تنفيذ عملية التورق لديه لتغطية المبالغ المستحقة على البطاقة.
 ٩. إن أية مبالغ تودع في حساب حامل البطاقة بواسطة شيك سوف تقيد لصالح الحساب بعد تحصيل المبالغ من قبل سامبا.
 ١٠. في حال رغبة حامل البطاقة في تغطية مديونية البطاقة عن طريق التورق تكون مدة البيع بالتقسيط شهر واحد بمعدل كلفة اجل ٢,٥7.
 ١١. يحسب البنك معدل النسبة السنوية على المبلغ الإجمالي المستحق في كشف الحساب. و لتفادي احتساب معدل النسبة السنوي ، يرجى تسديد كامل المبلغ قبل يوم الاستحقاق.
 ١٢. في حالة وفاة حامل البطاقة، فإن حق البنك في سداد المديونية متعلق بالورثة أو بالتركة بكامل المبلغ المستحق على البطاقة، إلا إذا كان حامل البطاقة مشتركاً في برنامج الدرع الائتماني كما هو موضح أدناه.
 ١٣. في حال أعلن حامل البطاقة إفلاسها، فإن جميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة سوف تصبح مستحقة الدفع فوراً.
 ١٤. بالنسبة لأعضاء البطاقة مستخدمي برنامج "تقسيط"، في حالة التأخير أو عدم الدفع في التاريخ المحدد فسوف يتم إلغاء التقسيط و يصبح المبلغ المستحق واجب الدفع فوراً.
- الرجاء مراجعة جدول رسوم الائتمان و غرامات التأخير و طريقة احتساب قيمة الربح للمبالغ المستحقة و شرح مختصر لحساب العمليات الدولية (في الخلف).

شروط و أحكام الدرع الائتماني (اختياري):

- (أ) مجموعة درع الائتمان للتأمين تغطي جميع المشاركين لدى برامج سامبا للدرع الائتماني.
- (ب) المبلغ المغطى بالتأمين هو الرصيد المستحق على حامل البطاقة.
- (ج) الحالات التي يشملها غطاء التأمين:
١. في حالة الوفاة.
 ٢. في حالة العجز الكلي بسبب حادث أو مرض.
 ٣. في حالة العجز الجزئي بسبب حادث أو مرض عدى الاستثنائات المذكورة في اتفاقية الدرع الائتماني.
- (د) العمر المسموح لدخول البرنامج:
١. الحد الأعلى للعمر ٦٠ عاماً (ستين عاماً) و يعتمد على التاريخ الميلادي.
 ٢. الحد الأدنى للعمر ١٨ عاماً (الثامنة عشر عاماً) و يعتمد على التاريخ الميلادي.
- (هـ) العمر النهائي: الغطاء ينتهي للمشاركة في حالة بلوغ ٦٥ (الخامسة و الستين عاماً). لمزيد من المعلومات اتصل على هاتف سامبا فون ٨٠٠١٤٢٤٠٠٠

الرجاء مراجعة شروط و أحكام البطاقة على موقع سامبا أون لاين www.samba.com

والمستقبلية من غير حاجة إلى الحصول على موافقة أخرى من [العميل] وذلك إذا كان واجباً وفقاً للنظام (القانون) أو بموجب هذه الاتفاقية على [سامبا] دفع تلك الضرائب إلى السلطات الضريبية المختصة مباشرة أو بالنيابة عن [العميل].

٩. إن [سامبا] غير مسؤولة عن أي غرامات أو فوائد تنتج عن تأخر [العميل] أو عدم قيامه بدفع أي ضرائب واجبة الدفع.

١٠. يوافق [العميل] على تعويض [سامبا] عن أي ضرائب أو تكاليف متعلقة بالضرائب أو رسوم إدارية أو غرامات دفعتها [سامبا] أو توجب عليها دفعها بسبب عدم تنفيذ [العميل] لالتزاماته الواجبة عليه في هذا الشأن بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب النظام (القانون) أو بسبب تأخره في تنفيذ تلك الالتزامات.

١١. عندما يجب على [سامبا] أن تدفع أي ضرائب متعلقة بهذه الاتفاقية، فإن [العميل] وافق على الالتزام بتعويض [سامبا] عن قيمة تلك الضرائب.

١٢. يجب على [العميل] أن يدفع إلى [سامبا] كافة المبالغ الواجب عليه دفعها بموجب هذه الاتفاقية كاملة كما تم الاتفاق عليها، فإن كان على [العميل] التزام نظامي (قانوني) بخصم أو استقطاع الضريبة من أي مدفوعات مستحقة لـ [سامبا]، فإن على [العميل] بناءً على طلب [سامبا] زيادة المبالغ الواجب عليه دفعها إلى [سامبا] لتغطية أي نقص حاصل بسبب الخصم أو الاستقطاع إلى الحد الذي يساوي قيمة المبلغ الذي تم الاتفاق على دفعه إلى [سامبا] ابتداءً قبل الخصم أو الاستقطاع بموجب هذه الاتفاقية، والمبادرة بإشعار [سامبا] بذلك وقت استلامه للفاصلة ذات الصلة أو حين علم [العميل] بوجود ذلك الالتزام، أيهما أسبق، كما أن عليه أن يقوم بتزويد [سامبا] بما يثبت استلام السلطات الضريبية المختصة لمبلغ تلك الضريبة التي قام [العميل] بخصمها وان يزود [سامبا] كذلك بأي معلومات أو وثائق متعلقة بهذا الموضوع وفقاً لما تطلبه [سامبا]. وفي حالة استلام [العميل] لطلب مكتوب من [سامبا] لتزويدها بتلك الوثائق والمعلومات، ولكن [العميل] لم يقدم بتزويد [سامبا] بتلك الوثائق والمعلومات لأي سبب، فإن [العميل] وافق على الالتزام بأن يدفع إلى [سامبا] تلك المبالغ المخصصة، ما لم يكن تأخر [العميل] عن تزويد [سامبا] بالوثائق والمعلومات المطلوبة ناتجاً بشكل رئيسي عن تأخر السلطات المختصة في إصدارها.

١٣. في حالة زيادة مقدار الضريبة واجبة الدفع، فإن حامل البطاقة وافق على زيادة مبلغ الضريبة الواجب عليه دفعها إلى سامبا بمقدار مماثل لمقدار ما زاد من الضريبة.

١٤. من غير الإخلال بأي مادة أخرى في هذه الاتفاقية، يوافق حامل البطاقة على ما يلي: (١) احتساب ودفع ضريبة القيمة المضافة حسب النسبة واجبة التطبيق (حالياً ٥%) إلى سامبا على الرسوم والأجور المعينة في الإفصاح المبدئي و (٢) أحقية سامبا بخصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة واجبة السداد من حساب حامل البطاقة بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨.

١. إن كلمتا ضريبة أو ضرائب حيثما وردتا في هذه الاتفاقية فإن معناهما يشمل الزكاة، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وضريبة الأرباح الرأسمالية، وضريبة المخرجات، وضريبة المدخلات، وضريبة رأس المال، وضريبة الدمغة، وضريبة أجور العاملين، وضريبة الاستقطاع، وضريبة المبيعات، وضريبة العقارات، ورسوم الأراضي البيضاء، وضريبة السلع الانتقائية، وضريبة الغنايق، وضريبة السياحة، وضريبة الإرث، وضريبة الاستهلاك، والرسوم الجمركية، وأي نوع آخر من الضرائب حالّة أو مستقبلية بالإضافة إلى أي غرامات أو فوائد أو عمولات متعلقة بأي مما سبق ذكره أعلاه في هذه المادة، حيث يشار إلى جميع ما سبق لأغراض هذه الاتفاقية بـ "الضريبة" أو "الضرائب" بإضافة (إن) التعريف أو بدونها.

٢. ما لم يتم الاتفاق أو النص على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ (على سبيل المثال وليس الحصر العمولات، والرسوم، والمصاريف، والفوائد، والتعويضات، والمدفوعات، والأجور) الواجب على [العميل] دفعها إلى [سامبا] مقابل الخدمات التي تقدمها [سامبا] بموجب هذه الاتفاقية تعتبر جميعها مبالغ مستقلة عن مبلغ أي ضريبة، وفي حالة فرض أي ضريبة فإن مقدار مبلغ تلك الضريبة أو مقدار نسبتها سيكون مبنياً بشكل مستقل زائداً على أي مبلغ واجب الدفع مقابل الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية.

٣. وافق [العميل] على دفع كافة الضرائب المتعلقة بأي من المبالغ الواجب عليه دفعها إلى [سامبا]، كما وافق [العميل] على أن يتحمل جميع التكاليف المتعلقة بذلك.

٤. عندما يتم فرض الضرائب بموجب النظام (القانون) فيما يتعلق بتقديم [سامبا] لأي خدمات لأي طرف بموجب هذه الاتفاقية، فإن ذلك الطرف يجب عليه أن يدفع إلى [سامبا] في تاريخ وجوب سداد تلك الضرائب أو قبله مبلغاً مساوياً لمقدار تلك الضرائب بالإضافة إلى أي مبالغ أخرى واجبة على ذلك الطرف دفعها إلى [سامبا] بموجب هذه الاتفاقية.

٥. عندما يقضي النظام (القانون) بالزام [سامبا] بتقديم فاتورة ضريبة لأي طرف لهذه الاتفاقية، فإن [سامبا] سوف تقوم بذلك، مع العلم أنّ عدم تقديم [سامبا] لتلك الفاتورة الضريبية لا يصح الاحتجاج به لإعفاء ذلك الطرف من واجبه في أن يدفع إلى [سامبا] أي ضرائب واجبة الدفع.

٦. عندما يتوجب على [العميل] أن يدفع مبلغ تعويض أو تأمين إلى [سامبا]، فإن [العميل] يجب عليه أن يدفع إلى [سامبا] كامل مبلغ ذلك التعويض أو التأمين بالإضافة إلى أي ضريبة واجبة الدفع، إلا إذا قررت [سامبا] أنها تستحق ائتمانا أو إعادة دفع فيما يتعلق بتلك الضرائب من الجهات الضريبية المختصة.

٧. سيقوم أطراف هذه الاتفاقية بتزويد بعضهم بالتفاصيل المتعلقة بالتسجيل الضريبي والمعلومات ذات الصلة بناءً على طلب كل منهم وذلك لغرض الالتزام بالواجبات النظامية (القانونية) المتعلقة بالإقرار الضريبي.

٨. يقر [العميل] ويوافق على أن [سامبا] لها الحق في خصم وتحصيل أي ضرائب متعلقة بهذه الاتفاقية من حساب [العميل] وأمواله وإيراداته وأصوله الحالية

